المعنى "الروسى" فى السياسة المصرية

ربما تلزم التفرقة بين معنى "الدولة المصرية" ومعنى "الحكومة المصرية" على الرغم مما يبدو من تداخل وصلات حوار وجوار .

الحكومة المصرية أمرها مفهوم ، والقائم منها الآن رئاسة مؤقتة ، ومجلس وزراء مؤقت ، وفترة انتقالية تتدافع شهورها ، واقتراب لمواعيد الاستفتاء الدستورى وانتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ، وبها قد يفرز حكومة جديدة أكثر مصداقية من حكومة الببلاوى العابرة ، والتى تبدو متعثرة فى خطاها ، وأقرب إلى "مخزن كراكيب" ، ويبدو رئيس الوزراء فيها ـ حازم الببلاوى ـ كأنه قادم من "غيابة الجب" ، وقد يكون فيها بعض الوزراء ذوى الروح الوطنية والثورية حقا ، لكن أغلبية الوزراء ليسوا كذلك ، وأولهم رئيس الوزراء المعمن فى الشيخوخة ، والذى لم يضبط متلبسا أبدا بالدعوة إلى الثورة ، ولا التورط فى حوادثها ، تماما كما العدد الأكبر من وزراء البيروقراطية المصرية التقليدية ، وهم من ذوى الأيدى المرتعشة والروح الكئيبة ، وهم أسرى معادلات الشلل التى سادت حكومات مبارك ، وورثتها عنها حكومة الإخوان ، ثم يتكرر النهج ذاته بعد الموجة الثورية العفية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وما تلاها ، فهم يتصرفون ـ أو لا يتصرفون بالأحرى ـ كأنه لا ثورة قامت ولا شعب تبدل ، وإن خضعوا أحيانا ـ وعلى كره منهم ـ لضغوط ثورة لم تصل بعد إلى الحكم، وعلى طريقة رفع الحد الأدنى للأجور وتقييد الحد الأقصى ، ومع تأجيل التنفيذ ، وزيادة الاستثناءات ، وبهدف التحايل ووضع العصى فى العجلات ، أضف إلى ذلك ما تعرفه عن سوء أوضاع الاقتصاد وتردى الخدمات العامة ، وهو ما لا تحقق فيه الحكومة نجاحا يذكر إلا على سبيل الاستثناء النادر ، والذى يجعل نشاط وزراء كالمهندس

إبراهيم محلب - وزير الإسكان - أشبه بمعجزة تخطف العين . وتكشف موات حكومة تعيش فى مقابر الصدقة ، وتدير سياسة تسول على طريقة "لله يا محسنين"(!) .

وعلى العكس من الحكومة التى تستثير السخط العام مجددا ، تبدو "الدولة المصرية" فى مدار آخر تماما ، بعض مظاهر الدولة موجودة شكلا على خريطة الحكومة ، لكن مركز الدولة فى مكان آخر ، وبالذات فى قيادة الجيش ، وهو النخاع العظمى للدولة المصرية ، ومن حوله جهاز المخابرات وضباط الأمن القومى ، ثم يمتد إلى أجهزة سيادية الطابع فى وزارت الإنتاج الحربى والخارجية والداخلية ، وتبدو الدولة المصرية - بالمعنى الذى نقصده - عظيمة التجانس الآن، وهو ما يفسر فعاليتها الملموسة ، فلها مركز واحد هو قيادة الجيش ، وتلتف حول قائد واحد هو الفريق أول عبد الفتاح السيسى ، وربما كان ذلك التجانس هو سر الفعالية ، فثمة وحدة فى التخطيط ، ودأب على التنفيذ فى زمن قياسى ، وهو ما أدى إلى إنجازات مرئية فى فرض الأمن وفى حرب تحرير سيناء من جماعات الإرهاب ، وفى استعادة "أرض الضبعة" المقرر إنشاء أول محطة نووية مصرية عليها ، وفى تنصيب هيئة قناة السويس - يترأسها قائد البحرية السابق - راعيا حصريا لمشروع التطوير الخدمى والصناعى لمنطقة القناة ، وفى إحياء وزارة الإنتاج الحربى لمشاريع صناعة أول طائرة حربية وإنتاج أول سيارة مصرية ، وبدت هذه المبادرات كأنها إضافة لقوة مركز الدولة ، والذى يتمتع أصلا بقوة السلاح ، وبقوة اقتصاد جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة ، والذى يدير مشاريع صناعية وزراعية وإنشائية وخدمية كبيرة ، ويمد بفوائضه ظلالا خيرة اجتماعية من نوع مشروع دفع ديون الغارمات السجينات، والأهم : أن مركز الدولة يدير سياسة إقليمية ودولية جديدة ، أعادت إصلاح سياسة التعاطى مع دول منابع النيل ، وجعلت خطر "السد الأثيوبى" أزمة لأثيوبيا قبل أن تكون أزمة لمصر ، فقد تمكن مركز الدولة المصرية من حرمان "السد

الأثيوبى" من مصادر التمويل الكبرى ، فامتنعت الصين عن التمويل رعاية لخاطر ووزن مصر المعترضة ، وكذلك امتنعت السعودية والإمارات للسبب ذاته ، فوق أن مشروع "السد الأثيوبى" يواجه من الأصل مشكلات فنية وإنشائية وجيولوجية عويصة ، وكلها تطورات صنعت موقفا تفاوضيا أفضل لمصر ، مكنها من وضع هجومى ظاهر ، ومكنها من طرح فكرة الشراكة فى السد الأثيوبى ، ومن أول مراجعة تصميماته إلى عوائده ، وإلى اقتراح فترات التخزين المائى من خلف السد ، وبما لا ينقص قطرة واحدة من نصيب مصر التاريخى فى مياه النيل ، ومن خط مياه النيل إلى خط السياسة العربية ، بدأت بلورة موقف مصرى فى الموضوع السورى متمايز عن مواقف أطراف المعسكر الخليجى الصديق فى أغلبه لمصر الراهنة ، فمكانة سوريا ـ بالنسبة لمصر ـ تعادل مكانة السعودية ، وإن اختلفت الدواعى ، وحفظ وحدة سوريا ووحدة جيشها من أولويات الأمن الوطنى المصرى .

والسياسة العربية والنيلية لمصر هى جزء لا يتجزأ من أحوالها الداخلية ، والقاعدة العامة ـ علميا ـ هى أن السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية ، وأن قوة الداخل هى التى تصنع قوة التحرك الخارجى ، هكذا هى الحال فى كل الدول ، وإن كان الحال فى مصر الآن يبدو على قدر من المفارقة للقاعدة العامة ، فلم تستقر الثورة المصرية المعاصرة بعد على مشهد ختام ، ومصر مثقلة بأوجاع تدهور الاقتصاد وسوء الخدمات ، وطاقاتها الإنتاجية والصناعية تعرضت لتجريف كافر على مدى العقود الثلاثة الأخيرة بالذات ، وأوضاعها الاجتماعية منهكة ممزقة بين أغنى طبقة وأفقر شعب ، واستقلالها الوطنى تعرض للتدمير والاختراق شبه الكامل ، ووقعت مصر تحت احتلال سياسى ترافق مع معاهدة السلام المذل والمعونة الأمريكية ، وكلها قيود لاتزال تؤثر بشدة ، وتحد من حرية حركة صانع القرار المصرى ، خصوصا مع وجود حكومة كراكيب ، وهنا تبدو المفارقة فى أظهر تجلياتها ، فمركز الدولة ـ خلافا للحكومة ـ يتصرف بروح مصر

الفياضة ، يتصرف بفوائض القيمة الافتراضية للدور المصرى ، ويبادر إلى ما كان ينظر له كمخاطرات كبرى قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وربما بمدد ظاهر من الالتفاف الشعبى المؤيد للفريق السيسى ، والذى تزيد شعبيته برغم تدهور أداء الحكومة ، وبرغم الدعاية المضادة من الإخوان وجماعة الأمريكان ، وبرغم عدوانية البيت الأبيض ، وتجميده لقسم كبير من المساعدات العسكرية ، فمن قلب المحنة تولد النعمة ، من قلب محنة حكم الإخوان ولدت نعمة تمرد الشعب ، ومن قلب محنة عدوانية واشنطن ، ولدت نعمة التمرد على الأمريكان ، وبخطوات محسوبة ومدروسة بعناية ، فقد أبدى مركز الدولة المصرية قدرا محسوسا من اللامبالاة بتجميد المساعدات الأمريكية ، وفضل الرد الصامت باتخاذ إجراءات لم يعلن عنها رسميا ، ومن نوع إلغاء امتيازات وأفضليات وأولويات عبور السفن الأمريكية لقناة السويس ، وبعد الرد الصامت جاء الرد المخطط ، وبدأت رحلة الخروج من وصاية واشنطن على القرار المصرى ، وتمرد صانع القرار على عقدة الخوف من إغضاب أمريكا ، وهى العقدة التى حكمت تصرفات السياسة المصرية من مبارك إلى مرسى ، وتحرر منها السيسى بقرار الانفتاح الجدى على الشرق الروسى والصينى والهندى ، وإلى حيث ذهب رئيس أركان الجيش فى مهمة سرية ، وفى لحظة النضج جرت إزاحة الستار ، وفى أجواء احتفالية باهرة ، جرى استقبال الطراد الروسى فى ميناء الإسكندرية ، وفيما يشكل أكبر تحد مصرى لأمريكا منذ أربعين سنة خلت ، سادت فيها فكرة السادات العبيطة بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة بيد أمريكا ، ثم جعلها مبارك مئة بالمئة ، ثم جاء مرسى كمجرد ورقة مضافة لأوراق اللعبة الأمريكية ، وتصور أن بمقدور أمريكا أن تعيده إلى الحكم ، لكن قفزة السيسى "الروسية" بدت كضربة معلم حقيقية ، وحملت إيحاء بوصل ما انقطع مع زمن عبد الناصر ، ومع الوعى باختلاف طريقة السيسى وظروفه ، فقد جرى كسر احتكار السلاح الأمريكى للجيش المصرى ، وجرى عقد صفقة سلاح كبرى مع الروس ، وفى الطريق :

صفقات أخرى مع الصين ، والقاعدة التاريخية فى مصر معروفة ، فكسر احتكار السلاح يؤدى إلى كسر احتكار السياسة ، وهو ما قد يغرى بتوقع الخروج التدريجى لمصر من عباءة السياسة الأمريكية ، وهذه حقيقة "المعنى الروسى" فى السياسة المصرية ، فمصر الراهنة لاتخرج من عباءة أمريكا لتدخل فى عباءة روسيا ، بل تعطى الأولوية للمصلحة المصرية واستعادة الاستقلال الوطنى ، وقد يكون ما جرى مجرد خطوة أولى عفية ، لكن أمريكا - فى ظننا - ربما تعجل بالباقى ، وقد تنتقل إلى تصرفات خشنة ، وقد تدبر خططا لاغتيال السيسى كما فعلت مع عبد الناصر .

"القدس العربى" فى ١٨ من نوفمبر ٢٠١٣

obeikan.com